الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالتزوان
والحبدى بما في مسماها من الحركة وكذا باب فعل بضم العين
مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس
على هذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا
تعداه نقل الى الكلمة الجايزة اي المتعدية بمكانها الاصلي
يجوز كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف
ان الظاهر لمن قالهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي
طريقا لها على اذ معنى جاز المكان سلكه فان المجاز
طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء
باسم بنا على اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية
انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب
في التسمية ترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى
وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة
اطلاقه ولهذا اشترط بقاء المعنى حتى الوصف دون
التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة
ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة
والمجاز ليس لصحة تسميتها بهما بل لاولوية ذلك
وترجيحه على تسميتها بغيرهما من الاسماء فلا يصح
في اعتبار تناسب التسمية ان ينتفي بوجود ذلك
المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة
كل منهما تخالف حقيقة الاخر فلا يمكن جمعهما في تعريف
واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة

متن

او الكلمة المجوز بها معنى مجاز انهم جازوا بها مكانها الاصلي صح

انما قال زعم لانه يتجه عليه انه لا يلائم ما ذكره في التسمية بالحقيقة لعلوات التخاطب ان قرينة وضعه تحقيقية اذ قرينة تجوزكم

عدم

عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاخرج به المستعملة
عام تستعمل فانها لكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا ولا
لانسان حقيقة ويقوله في غير ما وضعت له تعم الحقيقة
مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح التخاطب
وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما
وضع له في اصطلاح اخر كلفظ الصلاة اذا استعملها
المخاطب بعرف الشرع في الدعا مجازا فانه وان كان
مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع
له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح
الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان
المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها
لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهذا متعلق
بالمستعملة فيخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول
خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال
ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية
ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة
في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فالمفظ المستعمل
في غير ما وضع له قد يكون مجاز الكناية وقد يكون غلطا
وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول قد ما غلب
في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو
في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي
الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلاة المنقول
من الدعا الى الاركان المخصوصة المستعملة على الدعا

وقد يكون صح

Copyright © King Saud University